بنك البلاد
BANK ALBILAD

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: بيان الهيئة الشرعية للجمعية العامة غير العادية الخامسة للبنك عام ٢٠١٢م

المرفقات: ١

قرار الهيئة الشرعية رقم (٩١و)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها التاسع والثلاثين بعد الأربعمائة، المنعقد يوم الثلاثاء ١٤٣٤/٠٥/٢٨هـ الموافق ٢٠١٣/٠٤/٠٩م، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك، قد اطلعت على مسودة "**بيان الهيئة الشرعية للجمعية العامة غير العادية الخامسة للبنك عام ٢٠١٢م**" الذي أعدته أمانة الهيئة الشرعية، وبعد المداولة والمناقشة، وإجراء التعديلات اللازمة قررت الهيئة إجازته بالصيغة المرفقة بالقرار.

وفق الله الجميع لهداه، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيسًا)

أ. د. عبدالله بن محمد المطلق (نائبًا)

أ. د. عبدالله بن موسى العمار (عضوًا)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضوًا)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضوًا)

د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضوًا)

بيان الهيئة الشرعية المقدم إلى الجمعية العامة غير العادية الخامسة
لبنك البلاد
المنعقدة يوم الثلاثاء ١٤٣٤/٠٥/٢٨هـ الموافق ٢٠١٣/٠٤/٠٩م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من مسؤوليات الهيئة الشرعية إبداء الرأي بشأن الأداء الشرعي للبنك لجمعيتكم الموقرة، وقد اطلعت خلال العام ٢٠١٢م على الموضوعات التي عرضتها أمانة الهيئة الشرعية في سبعة اجتماعات للهيئة الشرعية، وأربعة وعشرين اجتماعًا للجنة التحضيرية للهيئة الشرعية.

وقد اطلعت على القوائم المالية الموحدة لبنك البلاد وشركة البلاد الاستثمارية وشركة البلاد العقارية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١م الموافق ١٤٣٤/٠٢/١٨هـ، وعلى تقرير مراجعي الحسابات.

وقد اطلعت على تقارير الرقابة الشرعية عن أعمال البنك، وما اشتملت عليه تلك التقارير من ملحوظات شرعية.

وبناء على ما سبق، فإن الهيئة الشرعية توضح لجمعيتكم الموقرة ما يأتي:

أولاً: الأداء الشرعي:

لم تظهر تقارير الرقابة الشرعية ملحوظات جوهرية تؤثر على التزام البنك في معاملاته بقرارات الهيئة الشرعية وتوجيهاتها، حيث أظهرت تقارير الرقابة الشرعية أن عدد الملحوظات الشرعية

على أداء البنك خلال العام ٢٠١٢م ست وثلاثون ملحوظة رقابية، صحح معظمها بالتواصل مع الإدارات المعنية بالبنك، وبقي ملحوظتان ما زال النظر فيها جاريًا.

وفي الجملة، ترى الهيئة أن هذه الملحوظات لا تؤثر على مسار البنك والتزامه بتوجيهات الهيئة، علمًا بأن مسؤولية التنفيذ تقع على عاتق إدارة البنك.

ثانيًا: الزكاة:

خصص البنك لبند الزكاة عن العام ٢٠١٢م خمسة وعشرين مليون ريال. وقد توصلت الهيئة الشرعية بعد دراسة القوائم المالية الموحدة إلى أن مقدار الزكاة الواجب شرعًا هو تسعة وسبعون مليونًا وثمانمئة وثمانية وأربعون ألف ريال.

وعليه فالمتبقي من الزكاة الواجبة شرعًا هو أربعة وخمسون مليونًا وثمانمئة وثمانية وأربعون ألف ريال، أي ما يعادل ثماني عشرة هللة عن كل سهم، وبإخراج هذا المقدار تبرأ ذمة المساهمين عن زكاة العام ٢٠١٢م.

وترغب الهيئة في بيان ما يأتي:

أ. إخراج الزكاة واجب شرعي على المساهم، والشركات المساهمة -ومنها البنوك- مطالبة نظامًا بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين، وتسليمها لمصلحة الزكاة والدخل.

ب. خصص البنك من الزكاة المبلغ الذي احتسبه المستشار الزكوي، وهو أقل من المبلغ الواجب شرعًا وفق تقدير الهيئة الشرعية؛ علمًا بأن تقدير مصلحة الزكاة والدخل في السنوات الماضية كان أكثر من تقدير الهيئة الشرعية.

ج. توجد قضايا قائمة بين البنك ومصلحة الزكاة والدخل عن زكاة سنوات ماضية، ولم يصدر بشأنها حكم نهائي.

بناء على ما سبق، يجب على المساهم التواصل مع إدارة البنك للتحقق من دفع الزكاة الواجبة كاملة وفق تقدير الهيئة الشرعية.

ثالثًا: التطهير:

قام البنك استجابة لقرارات الهيئة الشرعية، بالتخلص من مبالغ التطهير حسب قرارات الهيئة الشرعية والبالغ قرابة مئة وسبعة وسبعين ألف ريال وقد صرفت للجمعيات الخيرية.

هذا ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، ويجعلنا من المتعاونين على البر والتقوى.

والله المستعان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.